

عزید شیاع عواد

بغداد



تعتمد البنوك المركزية ضمن فلسفة الرقابة المصرفية على نظام رقابي ثلاثي الأركان (سياسة الترخيص ، وسياسة مراقبة ومتابعة اوضاع المصرف ، باب الخرج) ، وتكتمل أهمية الركن الثالث بانه المنفذ الذي يؤدي إلى تسهيل خروج المصرف المتعثر من النظام المصرفي بالتوقيت والليات المناسبة بما لا يؤثر على السبحة المصرفية ، ويفضي هذا التكامل بين الأركان الثلاثة ما يعرف بشبكة الأمان المصرفي الهادفة إلى ضمان سلامة وديمومة منظومة العمل المصرفي واستمرار الأنشطة المصرفية لأهمية القطاع المصرفي كونه العصب الحيوي والمقلب الناخب في ضخ الأموال في شرائين دورة الاقتصاد والحرك الرئيسي لأي تنمية اقتصادية واجتماعية والعمود الفقري لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي لأي بلد.

معالجة مصرفية

حيث تمثل الودائع المصرفية الطرف المهم في المعادلة المصرفية القائمة على (قبول الودائع ومنح الائتمان) ، كما تشكل الضوابط المصرفية معايير السلامة المهنية للأنشطة والفعاليات المصرفية باعتبارها أداة ضاغطة وفاعلة باتجاه حماية النظام المصرفي وتقليل مستويات المخاطر والخسائر التي تواجهها المصارف جراء عملياتها التشغيلية ووضع تلك المخاطر في حدود مناسبة ومسيطر عليها وبما يحقق فاعلية تكاملية في تحقيق معدلات عمل ومخرجات ربحية مغفولة في إطار ضمان التوازن ضمن المثلث المصرفي المتمثل في (الربحية ، السolvency) ، لقد تناولت الأدبيات المصرفية موضوع الودائع المصرفية باهمية بالغة كونها تمثل الفصل الحيوي للتدفقات المالية واهم مصادر التشغيل لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وتوزيع توظيف الموارد المتاحة بكفاءة على القنوات والمؤسسات الاستثمارية المنتجة التي تزد من عملية التراكم الرأسمالي على مستوى الاقتصاد الكلي وخلق موجودات جديدة و تحسين القدرة الإنتاجية لموجودات القائمة بما يؤدي إلى رفع مستوى الرقابي المجتمع وتحقيق منفعة اجتماعية واقتصادية مع توليد الأرباح للمساهمين والمستثمرين في

امتلاك بعض الأصول لمنع حدوث الفشل أو الانهيار ، او التعويض الصريح عبر نظام الودائع المصرفية القائم.
وفي العراق فقد تم تبني نظام التعويض الجزئي وفق نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3 لسنة 2016)النافذ من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية في 2016 / 7 / 18والذي لم ير النور على الواقع العملي لحد الآن بسبب متابعة استكمال الاجراءات القانونية والتنظيمية لتأسيس شركة مساهمة لضمان الودائع المصرفية، ويعود سبب تاخر استحداث ذلك النظام بالرغم من عمق التاريخ المصرفي للعراق الذي بناه ما يقارب من ثمان عقود إلى مفقودة لحد الآن.
وفما بعد أخذت توجهات السلطات النقدية في اغلب دول العالم تتحول نحو تبني نظام تعزيز ثقة الودائع المنظم وهذا النظام مستحدث استخدم اسمه من القواعد المصرفية بتنظيم الجبال المصرفي وفي هذا المجال حيوي يمس بشكل مباشر الحفوفة لدى المصارف مأمونة بالكامل وحقوقهم المالية مصانة بما يحقق ارساء وتعزيز الثقة والاطمئنان لدى المواطنين والمودين ورجال الأعمال بان اموالهم لدى القطاع المصرفي لن يصيبها الضرر من جراء الممارسات والتصرفات المالية الخاطئة وغير المسؤولة لإدرات تلك المصارف ، فقد كانت الأنظمة المصرفية في مختلف دول العالم لا تحصي ودايع الودعين بقواعد خاصة ، وكانت القواعد القانونية العامة تنحصر نحو العقود الودعية المصرفية وكان القاضي يطبق احكام قواعد القانون المدني المتعلقة بتلك العقود منطلقاً من اعتبار الودعية لا تمثل قرضاً او ديناً يندرج تحت قوانين الفروض او الديون وإنما هي عقد امانة يجب على المصرف الالتزام برد واسترداد قيمة الودعية لأصحابها في الوقت والكيفية التي يرغب فيها المودع بما يقضي شروط واتكامل العقد ، وهذا الأمر قد يكون مفيداً لأصحاب الودائع المصرفية وضمن حقوقهم المالية في الأحوال والظروف العادية التي تكون فيها المصارف تمارس أنشطتها المصرفية بكامل طاقتها المالية وامكاناتها الاقتصادية التي تكفي لتغطية التزام المصرف بدر الودعية دون الإخلال بالتزامات التعاقدية ودون الاضرار بالمودعين وحقوقهم المالية (رغم نمطية الاجراءات القانونية واحتمال طول منها) ، أما في الحالات غير العادية والتي يتوقف فيها المصرف عن دفع مبالغ تلك الودائع ويعملن إعساره

المودعين ، وهل يوجد طرف ضامن لهذه الودائع ، ومن هي الجهة المختصة بتعويض حقوق المودعين ؟ .. مجموعة من الأسئلة تقادير إلى الأذهان ولزالت حلقة الإيجابية مفقودة لحد الآن.
وفما بعد أخذت توجهات السلطات النقدية في اغلب دول العالم تتحول نحو تبني نظام تعزيز ثقة الودائع المنظم وهذا النظام مستحدث استخدم اسمه من القواعد المصرفية بتنظيم الجبال المصرفي وفي هذا المجال حيوي يمس بشكل مباشر الحفوفة لدى المصارف مأمونة بالكامل وحقوقهم المالية مصانة بما يحقق ارساء وتعزيز الثقة والاطمئنان لدى المواطنين ومصيرية عصفت بتلك الدول التي وطالت مشاكل انظمتها المصرفية والمالية ثم اتسع هذا النظام ليشمل كثير من الدول لما وجدت في هذا النظام من فوائد جمة في فغادي ومعالجة آثار الأزمات المصرفية التي تهدد الثقة العامة في الجهاز المصرفي وبعيثاره غير موجه نحو فرد معين أو فئة معينة وإنما موجه نحو المجتمع عامة والغاية الاساسية لمحماية الضمان هو حماية النظام المصرفي وتعزيز الثقة لدى جمهور الودعين وبالتالي تحقيق الاستقرار للجهاز المصرفي واستمرار دورة النظام المالي ورفع ثباتيت تلك الدول بأسلوب تبني ذلك النظام بين اأكثرية تحت نظام الحماية الائتمانية (التعويض الجزئي) التي يوجبته تبم تعويض الزبائن الودعين بوضع سقف محددة (نسبة أو قيمة معينة) كحد أعلى من قيمة وادعهم المضمنة لدى المصرف المتعثر ، وبين أقلية منها تبنت نظام الحماية الضمنية الكلية للودائع (تركيا ، اسبانيا ، المكسيك ، اليابان ، تايواند ، الكويت ، باكستان) ، وهو أسلوب قائم على التعويض الكلي لحقوق الودائع المالية حيث يمكن للحكومة ان تظهر حيايتها الودائع المصرفية المضمونة بأساليب وأشكال متعددة منها ان تقوم بالندع المباشر للمودعين ، أو ان تقوم بتزيتب وتقدف المدع المالي بمراس معين للمصرف المتعثر أو الجهاز المصرفي العراقي وكما يلي:

مفتاح الثقة المصرفية

1- ان الاستفادة من تجارب تطور النظم المصرفية يمثل ظاهرة ايجابية في تقليص فجوة التخلف المصرفية بهدف الإلحاق ومواكبة التطورات المصرفية العالمية الحديثة ، إلا ان النقل القائم على استنساخ تلك التجارب غالباً لا يكون مفيداً وبلحق الضرر بالمجتمعات المنقول إليها ويحدد عن تحقيق الهدف المطلوب منه ما لم يتم إعادة صياغتها (وتعريفها) في ضوء الخصوصية العراقية و ظروف واقعتها الاجتماعي والاقتصادي والنفسى ، فطبيعة النشاط المصرفي يفرض وجود وضمان بصورة مغايرة عن بقية القطاعات الا هو وجه الدولة الضابطة والساهرة على تنفيذ سلامة وامن النظام المصرفي وضمان ودايع الجمهور بصفة خاصة ولا يتوقف عند حدود الرقابة المصرفية أو عقد الودعية والالتزامات العقدية التي تضع الإدارات المصرفية في مركز الطرف الضامن للضعيف في اوقات الأزمات المصرفية ، كما ان إنشاء شركات ضمان الودائع المصرفية وفق قوالب التعويض الجزئية لا يعفي السلطة النقدية من مسؤوليته ضمان الودائع تجاه زبائن المصرف المفلس ، من حيث ان تلك السلطة هي التي منحت تلك المصارف اإجازة الترخيص لمزاولة العمل المصرفي ، وهي التي وافقت على تعيين أعضاء مجلس إدارات المصارف والإدرات التنفيذية لها بعد تمحيص ودراسة ملفاتها وسيرهم الذاتية مع إجراءات المفاضلات والاختيارات لهم ، فضلاً عن قيامها بالمتابعة الميدانية للمصارف والرقابية على الأداء المصرفي ، فهذه السلطات قد مارست كافة حقوقها القانونية مع المصارف الجزئية من قبلها وتلك الحقوق المجازفة واجبات مقابلة لها والتي تفرض على السلطات النقدية تحمل مسؤوليتها في التدخل لضمان كامل حقوق المودعين من خلال تعويض الجزء المتبقى غير المدفوع من قبل شركة ضمان الودائع المصرفية وبفعلها لأصحاب تلك الودائع ، وإجراءات سلسة وسريعة وفي ظل منظومة قانونية واضحة وقواعد عمل غير نمطية بما يحقق حماية قوية لحقوق المودعين بعيدة عن مخاطر الإزمات التي تضل المصارف التجارية بما يؤدي إلى تعزيز ثقة المصارف والذاتية في عملها وتوسيع نطاق خدماتها وتقديمها لخدمات متنوعة مختلفة وبإساليب ورتفاع مستويات التوظيف المالي وزيادة مستوى المشمول المالي في المجتمع والتخلص من ظاهرة الإلتياز الجاتي خارج البواع المصرفية ، كما ان هذه الخبرة مهممة يجب ان ترافقها خطوات أخرى على

طريق البناء المصرفي وتنظيم هيكل تعاملاتها ومنها ضرورة التخلص من المصارف الضعيفة والذي نامل ان لا ينحصر قياس تلك المصارف من منظور حجم رأس مالها المدفوع بل ان تكون منهجية القياس وفق مؤشرات الأداء المصرفي واهمها مدى القدرة على توفير السيولة وتلبية متطلبات السحب المالي من حسابات الزبائن الودعين ولكامل المبالغ التي يرغبون بسحبها وفي الوقت الذي يشاؤون به ، حيث اثبت الواقع الميدانية وجود بعض المصارف التي تتمتع بحجم رأس مال يتوافق مع حدود متطلبات الدولة المقررة من البنك المركزي العراقي بينما هي عاجزة ومنذ سنوات عن دفع مستحقات قيمة الودائع لديها ومع هذا فهي لازالت باقية ومستمرة لحد الآن في مزاوله أعمالها المصرفية ولا يوجد عليها غبار قانوني يضعها في وضع المسائلة القانونية أو خضوعها لمساوية أو إعادة التماهيل أو التصفية (والشواهد الميدانية كثيرة بذلك).

3- أهمية تكثيف عمليات الإشراف والرقابة المصرفية وفق مقاييس وضوابط صارمة لبقاء المصرفي وهيكل المخاطر التشغيلية والعامه التي تواجه المصرف لغرز وتصنيف المصارف على أساس قوية أو ضعيفة واعتماد الشفافية في نشر نتائج هذا التصنيف فضلاً ليكون الجمهور على اطلاع تام به وبما يساعدهم على تكوين رؤية واضحة بمجريات الأمور وتحديد خيارات تعاملاتهم المصرفية وفق تلك النتائج مع أهمية الدور الذي تلعبه تلك النتائج في تحفيز المصارف على التطوير ومعالجة مناطق الضعف فيها.

عمليات الصرف

4- إبعاد كبار المالكين في المصارف عن التواجد والتدخل في شؤون إدارة عمليات المصرف التي تدار حالياً من قبلهم وفق عقليات السوق وليست وفق الضوابط المصرفية المقررة مع أهمية فسح المجال وإتاحة الفرصة لإدارات المهنية بمزاولة أعمالها وتحمل مسؤولياتها المصرفية وبالتالي يمكن محاسبته في ضوء مؤشرات ذلك الأداء ، حيث تشير النتائج العملية لغالب تلك المصارف بوجود هيمنة كاملة لكار مالكي المصارف وممارسة التدخل المفلوج حتى في الأمور الإدارية الفيوصة وأن الإدارات المصرفية باتت عاجزة عن ممارسة صلاحياتها المالية والفعلية والمفوض لها وفق السياسات والأصول الخاصة بالمصرف ولا يسمح لها حتى ممارسة أسبسط تلك الصلاحيات المتضمنة في نقل المودعين بين الأقسام داخل المصرف أو منح المكافأة أو إصدار العقوبات الطوعية وغيرها من الإجراءات الإدارية التي تراها مهمة لسير العمل المصرفي.

□ خبير مصرفي

الحوار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة

الحشد الشعبي” قدرة الحكومة العراقية. فيتمتع الحشد الشعبي بدعم شعبي ملحوظ بين الشيعية في العراق، والأهم هو وجود اتفاق غير منعلن عنه على ما يبدو ضمن المؤسسة الشيعية وهو أن الحشد الشعبي” مهم جداً لحماية الحكم الشيعي، ولا بد بالتالي من الحفاظ عليه.

النتائج المحتملة

في زيارة رئيس الوزراء الكاطني التي تمتد على ثلاثة أو أربعة أيام وجولات إحصماعاته، سترغب الحكومة العراقية في تقديم صورة تظهر نجاح الرحلة. فسيتشكل لقاء الرئيس تراسم في المكتب البيضاوي فرصة كبيرة لإلقاط الصور إذا سارت الأمور على ما يرام. والأهم هو أن هذه الجولة من المحادثات في الحوار الإستراتيجي ستحقق مناقف مهمة للوفد العراقي إذا عام هناك مفاوضات ملوسمة ستكون الولايات المتحدة راضية عن الأريج من جهتها إذا تمكنت من إقناع الوفد العراقي ورئيس الوزراء بالإبتعاد ولو قليلاً عن إيران والتوجه نحو سوق أكثر حياداً، والأهم من ذلك هو التوصل إلى شكل اتفاق يتعلق بالإطار الأمني وبقاء القوات الأمريكية في العراق.

في الظروف الراهنة، يبقى كلا الحكومتين في حاجة ماسة إلى تصير بعض الغاوين الرئيسية الإيجابية ولا يمكن أن نتخلص أي أوضاع غير مؤاتية. ولأسباب مختلفة، سيخسر كلا الطرفين أموراً كثيرة إذا تعثر المفاوضات. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، من المهم بالسياسة إلى الجانب الأمريكي أن يترك أنه في خلال هذه الجولة من الحوار، لا يمكن مساعدة العراق عبر تدوين بعض الكلمات اللطيفة ففصص على بيان مشترك.

العراق بحاجة إلى المساعدة الحقيقية في مجموعة متنوعة من القطاعات، وتتمتع الولايات المتحدة بالمعدات والحوافر الجيدة لتوفير هذا النوع من المساعدة ضمن الإطار الصحيح.

لبنان .. هل يمكن إبقاء القديم على قدمه؟

عبد الحسين شعبان

بيروت



أعاد الانفجار المروع الذي حصل في مرفاً بيروت في 4 أغسطس (أب) الجاري أزمة الدولة اللبنانية إلى الواجهة، وإن كانت هذه الأزمة قديمة ومتعقّدة منذ التأسيس قبل نحو 100 عام، إلا أنّها تقافتت على نحو متسارع خلال العقود المنصرمة، وخصوصاً بعد مقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري إلّا أنّها تترافقت هذه المرّة مع ثلاثة أحداث كبرى مهمة:

أولها- استمرار وباء كورونا َ كوفيد – 19 منذ شباط (فبراير) الماضي وارتفاع نسبة الإصابات في الأسبوعين الأخيرين ما قبل الانفجار.

وثانيها- استمرار معاناة اللبنانيين بتهديد وجود الدولة اللبنانية، والمسألة تتعلّق بالبعد الاجتماعي وشرعية نظام الحكم، سواء باستمرار العام 1943 أو بميثاق الطائف العام 1989 الذي جاء بعد حرب أهلية دامت نحو 15 عاماً. وقد عاظمت كارثة مرفاً بيروت من معاناة اللبنانيين، إضافة إلى أزمات المغناطيس والمازوت والبزوين والكهرباء وتلوث المياه وعمز المصارف وانهار سعر الليرة اللبنانية، لدرجة أصبح نصف اللبنانيين في خط الفقر ودونه وقد اضطرت مصالح تجارية وخدمية وسياحية إلى الإغلاق، كما تم الاستغناء عن خدمات 400 ألف عامل، فضلاً عن أنّ 300 ألف إنسان أصبحوا بلا مأوى.

وثالثها –استمرار انتفاضة 17 أكتوبر (تشرين) 2019 ولعلّ أهم مطالبها تخنية الطبقة السياسية الحاكمة منذ عقود من الزمان بسبب فشلها وفسادها، والتوجه صوب عقد اجتماعي جديد يتجاوز الطائفية ويؤسس لدولة المواطنة، وهذا يتطلّع تعديل الدستور وسن قانون انتخابي جديد على أساس النسبية، وإذا كانت مثل هذه المطالب صعبة وبعيدة المدى، بل تكاد تكون مستحيلة حتى وقت قريب، خصوصاً الآن، إلاّ الاعتبار للدولة وهيبتها التي ينبغي أن تعلق على الجميع، فإنه بد التطورات الأخيرة واستقالة الحكومة أصبحت مطروحة على بساط البحث، وإن لم تتحقق هذه المطالب كلها دفعةً واحدة لكنها أصبحت في برامح أوساط وقوى سياسية طيف واسع من اللبنانيين، وقد يمهد ذلك لانتخابات متعديرة على مراحل، إذ لم يعد يحتمل استمرار الوضع على ما هو عليه.

ولا يمكن للبنان الخروج من عنق الزجاجة ووصوله إلى العافاة الحقيقية، لاسيما كسب ثقة المجتمع الدولي دون إجراء إصلاحات جذرية وجوهرية ومحاربة الفساد والمفسدين واستعادة الأموال المنهوبة والمساءلة على التصدير وسوء الإدارة والعبث بحياة وممتلكات الناس وحقوقهم، وهو ما لُح إليه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال زيارته لبيروت ومن المفترض عودته أوائل سبتمبر (أيلول) المقبل. وقبل أن يكون التغيير مطلباً للقوى الخارجية فإنه حاجة لبنانية ماسة، وهو بيد اللبنانيين أولاً، لاسيما إذا بادروا إلى عقد اجتماعي جديد، فإن الدول الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي، يمكنه حينذاك أن تقدّم لهم الدعم المطلوب.

ويطابع فئمة عقبات وضغوط كبيرة على هذا الصعيد، منها التهديدات “الإسرائيلية” المستمرة، وتحديات القوى الإقليمية والدولية، التي تريد أن يكون لها حصة مؤثرة في التوافقات السياسية، سواء إبقاء القديم على قدمه أو إجراء تغيير يصب في مصلحتها.

تأسيس دولة

إن إعادة تأسيس الدولة اللبنانية وفقاً للتطور الدستوري والسياسي العاصر الذي يعني اعتماد مبادئ المواطنة، التي تقوم على الحريات والمساواة وعدم التمييز وعلى المشاركة والشراكة (العيش معاً) وفقاً لقواعد العدل وحكم القانون بعيداً عن نظام الزبائنية واقتسام الغنائم، ويتقديري إن لبنان بالمواطنة والتنمية المستدامة وعلى أساس الهوية الجامعة مع الإقرار بالتنوع واحترام الخصوصيات والهويات الفرعية يمكنه تجاوز محتته الراهنة، وسيتنبض كطائر الفينيقي من الرماد، مزدهراً معافى في محيط العربي ودوره الثقافي والحضاري كعصر للقاء الثقافات وامتداداتها، واعداً بسلام حقيقي وعادل، لما يملكه شعبه من نشاط وإبداع وحيوية وطاقَة ومبادرة .

إن المدخل الأول لحل الأزمة اللبنانية وإنهاء الانقسامات المجتمعية هو التمسك بالوامة العابرة للطائفية لتحقيق التنمية المستدامة بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية والتربوية والتعليمية وغيرها وضمان عيش المواطن حقوقه الإنسانية في ظل دولة تعلو مرجعيتها جميع المرجعيات الدينية أو الأثنية أو المناطقية أو السياسية أو الحزبية أو العشائرية أو غيرها.

والطريق نحو هذه الدولة لا بدّ أن يمرّ ب مصالحة تاريخية بين السدولة والمواطن، بحيث يشعر الأخير أن الدولة هي دولته وراعية لمصالحه، والحكومات تأتي وتذهب لخدمته وليس لسرقته، ويحتاج الأمر إلى عمل طويل الأمد لتحرير الأوضاع الصحية والمعاشية والخدمية وتوفير فرص عمل وضمانات اجتماعية وتقاعدية وضمناً للشيوخ، بما يعزّز من وعي المواطن وثقته بالدولة من جهة ويشعّسر المسؤول الحكومي أنه جاء لخدمة الناس وليس لتحقيق مصالحه الخاصة أو المذهبية أو الفئوية على حساب مصالح الشعب، وما السياسية في نهاية المطاف ومنذ أرسطو وابن خلدون سوى تحقيق الخير العام، وإذا ما قصر المسؤول أو فشل لا بدّ من تدخلات من أي جهة كانت داخلية أم خارجية لإقضية أم دولية .

□ باحث ومفكر عربي